

Distr.: General
3 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الورقة المفاهيمية المتعلقة بالاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تميم الورقة المفاهيمية المرفقة طيه بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية".

(توقيع) أرطوغول أباكان
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية

اجتماع مواضيعي يعقده مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب

تود تركيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد اجتماع مواضيعي لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر في هيئة "جلسة إحاطة".

معلومات أساسية

تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب العالمي. وقد شكل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أُتخذ في أعقاب الهجمات البشعة التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، معلما بارزا في الجهود المبذولة في هذا الصدد على مستوى الأمم المتحدة. وقد حدد القرار عددا من التدابير التي يُطلب من الدول الأعضاء وضعها وتنفيذها، وأنشأت لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ هذه التدابير. واعتمدت الجمعية العامة بالإجماع وفي وقت لاحق في عام ٢٠٠٦ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي كانت لها أهمية كبيرة في إعادة تأكيد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالتصدي لخطر الإرهاب الذي يهدد الجميع.

وعلاوة على ذلك، أدت جميع الهيئات الثلاث التابعة لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب والمنشأة بموجب قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، دورا كبيرا، كل في حدود ولايتها، وأحرزت تقدما كبيرا منذ إنشائها. وقد زادت هذه اللجان، ولا سيما في السنوات الأخيرة، من فعاليتها حيث أضفت على عملها مزيدا من الشفافية وحسنت أساليبه، وأصبحت تركز بقدر أكبر على حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب.

بيد أنه بعد مضي ما يقرب من عقد من الزمان على اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، لا يزال الإرهاب يشكل اليوم خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين. بل شهدت بعض المناطق زيادة في الهجمات الإرهابية والأنشطة غير القانونية الأخرى التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

ويعزى هذا الأمر أساسا إلى أن الإرهاب ذو طابع متغير. فالمنظمات الإرهابية لا تتوانى عن تعديل وإعادة تكييف تكتيكاتها وأساليبها المستخدمة في تنظيم أنشطتها الإرهابية وتمويلها والتجنيد لها. ولذلك فمن الضروري أن يكيف المجتمع الدولي أيضا رده عليها ويطوره على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نبذل في هذا الصدد جهدا جماعيا. فمن المؤكد أن النجاح في محاربة الإرهاب يقتضي بصفة مطلقة التصرف بشكل حاسم، ولكن لا بد من الانطلاق في ذلك من منظور واضح ومشترك. فالإرهاب، الذي لا يمكن تبريره أيا كانت الظروف، ليس مشكلة فريدة يعاني منها بلد من البلدان أو منطقة دون غيرها. فنحن جميعا معرضون لهذا التهديد. لذا لا بد من أن تتخذ جميع الدول الأعضاء بشأنه موقفا قويا وموحدا.

وفضلا عن ذلك فإن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة. ولذلك ينبغي لنا أن نلتزم بأقصى قدر ممكن من الحذر كي لا نربط الإرهاب بأي ثقافة أو دين أو جماعة إثنية محددة مهما تكن الظروف. إذ لن يترتب على ذلك سوى إضعاف عزمنا الجماعي وموقفنا الموحد، وهو ما يخدم الإرهابيين والمتطرفين في النهاية.

وفي سياق مكافحة الإرهاب، هناك حاجة أيضا إلى أن نضع في الحسبان العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينتهزها الإرهابيون. ومن المهم أيضا إعطاء احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون مكانة مركزية في جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب جهدا مشتركا وشاملا وطويل الأمد. ويجب أن يكون عزمنا على مكافحة هذه الآفة حازما لا يتزعزع، ويجب في أثناء ذلك أن تتسم ردودنا بالابتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة.

وانطلاقا من هذا التفكير نظمت تركيا، بصفتها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، اجتماعا عُقد في أنقرة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومهد هذا الاجتماع، الذي عُقد بمشاركة أعضاء مجلس الأمن والمسؤولين المعنيين في الأمم المتحدة، الطريق لإجراء مناقشة مركزة بشأن التحديات المتزايدة الناجمة عن خطر الإرهاب وسبل التصدي له على نحو أكثر فعالية على مستوى الأمم المتحدة.

ونود أن نشير إلى أن رئيس الاجتماع وزع على أعضاء المجلس في وقت سابق مذكرة موجزة غير رسمية. ومن ضمن نقاطها الرئيسية التي أكد عليها المشاركون في هذا

الاجتماع أن تظل مكافحة الإرهاب ضمن الأولويات المدرجة في جدول الأعمال الدولي وأن تولى مكافحة هذه الآفة مزيداً من الاهتمام السياسي على مستوى مجلس الأمن.

وهناك من يقول إن استمرار اهتمام المجلس بالتصدي لهذا التهديد يمكن أن يشكل رادعاً في حد ذاته، وأن يعطي في الوقت ذاته زخماً متجدداً وأفكاراً جديدة للجهود الرامية إلى سد الثغرات التي تحد من فعالية مكافحة الإرهاب. وتعتبر الإرشادات والتوجيهات التي قد يصدرها المجلس في هذا الصدد ذات أهمية كبيرة.

الهدف

استناداً لهذا الفهم، أعربت تركيا، بوصفها البلد المضيف لاجتماع أنقرة، عن عزمها على مواصلة متابعة المناقشات في نيويورك. والواقع أن الاجتماع المواضيعي المقترح عقده في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر سينظم في إطار متابعة المناقشات التي جرت في أنقرة، وفي ضوء الآراء والاقتراحات التي أثّرت هناك. وسنقترح في هذا الاجتماع المواضيعي ما يلي:

- الاعتراف بالجهود والأنشطة والإنجازات التي حققتها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وتشجيع هذه الجهود
- التركيز على الثغرات والتحديات القائمة في تنفيذ الالتزامات المحددة في القرارات ذات الصلة
- إجراء مداولات بشأن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من اهتمام مجلس الأمن
- مناقشة الخطوات والتدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن للتصدي للتحديات على نحو أفضل.

الوثيقة الختامية

نعتزم العمل في نهاية هذا الاجتماع المواضيعي من أجل اعتماد بيان رئاسي يوجه رسالة قوية تؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي وتصميم مجلس الأمن على مكافحة الإرهاب، ودعوة الدول الأعضاء إلى العمل على نحو أوثق بغية ضمان تنفيذ الالتزامات المبينة في القرارات ذات الصلة تنفيذاً فعالاً، والتعاون الوثيق بين جميع الدول الأعضاء.